الفاعلون في عملية بناء الدولة الإفريقية
Actors in Africa's State-Building Process

سفيان تيفراتن[1]*

[1]المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي (الجزائر)

tifratenesoufiane@gmail.com

أد/لطفي خياري[2]

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي (الجزائر)

klotfidz@hotmail.com

تاريخ الارسال: 2026/03/02 تاريخ القبول: 2026/06/10 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص : يبرز هذا المقال أدوار الفواعل الداخلية والخارجية في بناء الدولة الإفريقية، مركزًا على طبيعة التفاعل بينها وأثره في المسار المؤسسي والسياسي. ويُظهر أن محدودية فاعلية الفواعل الداخلية، إلى جانب الطابع المزدوج لتدخل الفواعل الخارجية بين الدعم والتبعية، تجعل مآلات بناء الدولة رهينة بنمط هذا التفاعل، حيث يعزز التوازن قدرات الدولة بينما يؤدي اختلاله إلى تعميق الهشاشة.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة الإفريقية؛ الفواعل الداخلية؛ الفواعل الخارجية؛ التفاعل الداخلي– الخارجي؛ الهشاشة المؤسسية.

Abstract: This article highlights the roles of internal and external actors in African state-building, focusing on the nature of their interaction and its impact on institutional and political trajectories. It shows that the limited effectiveness of internal actors, combined with the dual character of external involvement—oscillating between support and dependency—renders the outcomes of state-building contingent upon the pattern of interaction, whereby balance enhances state capacity while asymmetry deepens fragility.

key words: African state-building; internal actors; external actors; Actor Interaction ; Institutional Fragility.

* ط.د/ سفيان تيفراتن.

مقدمة:

تُعدّ عملية بناء الدولة في إفريقيا من أكثر القضايا تعقيدًا في حقل الدراسات السياسية والتنموية، نظرًا لتداخل العوامل البنيوية والتاريخية والمؤسساتية التي حكمت مسارات تشكّل الدولة الوطنية بعد الاستقلال. ولم تعد الدولة الفاعل الوحيد في هذه العملية، إذ برزت إلى جانبها فواعل متعددة، داخلية وخارجية، رسمية وغير رسمية، أسهمت بدرجات متفاوتة في توجيه مسار بناء الدولة وتعزيز قدراتها أو تعميق هشاشتها. وفي هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى تحليل أدوار أهم الفواعل الداخلية في بعدها الرسمي وغير الرسمي، والفواعل الخارجية بمختلف أشكالها، مع التركيز على طبيعة التفاعل القائم بينها وانعكاساته على مسار بناء الدولة الإفريقية، وذلك من خلال مقاربة تحليلية تسعى إلى فهم ديناميات البناء وحدود الفعل السيادي في السياق الإفريقي.

الإشكالية : تنطلق الدراسة من الإشكالية المركزية التالية:

كيف أسهمت الفواعل الداخلية والخارجية، وطبيعة التفاعل فيما بينها، في تشكيل مسار بناء الدولة الإفريقية؟

الفرضية: لتحليل الإشكالية السابقة، تم وضع مجموعة من الفرضيات التالية:

- ✓ كلما ارتفعت فاعلية الفواعل الداخلية، تحسّن مستوى بناء الدولة الإفريقية واستقرارها المؤسسي.
- ✓ .كلما اتسم التدخل الخارجي بدعم القدرات المحلية، تعزّز مسار بناء الدولة، بينما يؤدي طابعه التبعي إلى تعميق الهشاشة المؤسسية.
- ✓ يتحدد نجاح بناء الدولة الإفريقية بمدى تكافؤ التفاعل بين الفواعل الداخلية والخارجية؛ فكلما كان التفاعل متوازنًا، تعزّزت قدرات الدولة، وكلما اختلّ، أُعيد إنتاج التبعية والضعف المؤسسي.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذا الطرح من كون الدولة الإفريقية، منذ الاستقلال، ظلت تعاني إشكالات الشرعية والاستقرار، حيث يصعب فهم تعثر مسارها دون تحليل شبكة العلاقات الداخلية–الخارجية التي تحكمها.

منهج الدراسة: إعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، مدعومًا بمقاربة بنيوية و مؤسساتية، بهدف تفسير أدوار الفواعل الداخلية والخارجية و طبيعة التفاعل بينها، وانعكاسه على مسار بناء الدولة الإفريقية.

تقسيم الدراسة: قسمت هذه الدراسة للأجزاء التالية:

مقدمة

1. الفواعل الداخلية الأساسية ودورها في بناء الدولة الإفريقية.

2. الفواعل الخارجية الأساسية ودورها في بناء الدولة الإفريقية.
3. التفاعل بين الفواعل الداخلية والخارجية وانعكاسه على مسار بناء الدولة الإفريقية.
الخاتمة

1. الفواعل الداخلية الأساسية ودورها في بناء الدولة الإفريقية

يُشكّل تحليل الفواعل الداخلية مدخلًا محوريًا لفهم عملية بناء الدولة الإفريقية، لكونها الفواعل الأقرب إلى المجتمع والأكثر ارتباطًا بإنتاج الشرعية وتنظيم السلطة. وتشمل هذه الفواعل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي تتأثر أدوارها بإكراهات تاريخية وبنيوية، أبرزها الإرث الاستعماري وهشاشة الحوكمة وتداخل الرسمي بغير الرسمي. ويسعى هذا المحور إلى إبراز أدوار هذه الفواعل وحدود فاعليتها وانعكاس ذلك على مسار بناء الدولة الإفريقية.

1.1 الفواعل الرسمية:

تمثّل الفواعل الرسمية الركيزة المؤسسية الأساسية في عملية بناء الدولة الإفريقية، باعتبارها الإطار القانوني والتنظيمي الذي تُمارَس من خلاله السلطة السياسية وتُدار الشؤون العامة. وتشمل هذه الفواعل المؤسسات الدستورية والبيروقراطية والعسكرية والإعلامية.

1.1.1 المؤسسة الدستورية: تُعد المؤسسة الدستورية ركيزة مركزية في بناء الدولة الحديثة، إذ تشكل المرجعية القانونية التي تقوم عليها فعالية المؤسسات السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية،وتضمن مبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق وتنظيم الحياة السياسية. ويرتبط بناء الدولة ارتباطًا وثيقًا بتقنين ممارسة السلطة في إطار دستوري يحدد طبيعة النظام السياسي، وينظم العلاقة بين السلطات المختلفة، ويؤطر العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يجعله أداة أساسية للإصلاح السياسي والقانوني وترسيخ الاستقرار. (رشاد القصي، 2007، صفحة 21)

غير أن فاعلية الدستور في عملية بناء الدولة لا تتوقف على وجوده الشكلي كما ترى جوان واليس(Joanne WALLIS)، بل على كيفية صياغته، باعتبارها عملية سياسية وقانونية تشاركية تتيح بناء التوافق المجتمعي وتعزيز الشرعية. (حجال، 2019، صفحة 92) كما يُنظر إلى البناء الدستوري بوصفه مسارًا مستمرًا، يتأثر بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات المرتبطة بالهوية، وقد يفرض مراجعات متكررة للإطار الدستوري.

وتكشف التجربة الإفريقية عن اختلالات بنيوية في هذا المجال، حيث تبنت العديد من الدول بعد الاستقلال دساتير مستوحاة من النماذج الاستعمارية دون مراعاة الخصوصيات المحلية،ما أضعف مشروعيتها وفعاليتها. كما أسهمت هيمنة الأنظمة العسكرية، وتكرار الانقلابات ، والصراعات الإثنية، كما

في حالة السودان منذ 1958 إلى يومنا هذا، في تعطيل التطور الدستوري، وتحويل الدستور في كثير من الحالات إلى أداة لخدمة مصالح النخب بدل كونه إطارًا جامعًا لبناء الدولة. (سالم، 2014)

وعلى العموم، عند النظر في أغلب الدساتير الإفريقية نجدها تتميز ببعض الخصائص المشتركة التالية: (قوي، 2015)

- تتسم الدساتير الإفريقية بتأثرها العميق بنماذج الدول الاستعمارية، خاصة الفرنسية والبريطانية، مع استمرار تطبيق قوانين أوروبية، وضعف فعالية حماية حقوق الإنسان، والرقابة الدستورية، واستقلال القضاء، مما حدّ من ترسيخ الديمقراطية رغم إدخال تعديلات شكلية حديثة،ومن بين هذه الدساتير هناك كل من دستور السنغال وساحل العاج الذي يستلهم قواعده من النموذج الفرنسي، وكذا دستور نيجيريا وكينيا من النموذج البريطاني.
- عرفت إفريقيا منذ الاستقلال عدداً كبيراً من الانقلابات العسكرية، في ظل غياب تجريم دستوري واضح لها، حيث غالباً ما تُشرعن تحت مسميات ثورية أو شعبية، بما يمنح قادتها حصانة سياسية ويكرس دور المؤسسة العسكرية كفاعل فوق دستوري. ومن أمثلة ذلك ما حدث من إنقلابات في كل من مالي (2020) ،غينيا(2021) ، السودان(2021) و بوركينافاسو(2022) .
- لجأ العديد من القادة الأفارقة إلى التعديلات الدستورية لتمديد فترات الحكم مثل رواند سنة 2015، أو إلغاء القيود الرئاسية على غرار ما حدث في أوغندا سنة 2005 و2017 ، مقابل تجارب محدودة نجحت في فرض التداول السلمي للسلطة، سواء عبر قرارات برلمانية أو ضغوط شعبية أطاحت بأنظمة استبدادية. مثل ما حدث في السنغال سنة 2012 .
- تتعرض الدساتير الإفريقية لنقاش وتعديل مستمرين، مع تفاوت واضح بين الدول في وتيرة التغييرات، في حين برزت تجارب ناجحة نسبياً، مثل دستوري جنوب إفريقيا (1996) وتونس (2014)، كنماذج للتوافق والديمقراطية الدستورية.

2.1.1 المؤسسة البيروقراطية: تُعدّ المؤسسة البيروقراطية فاعلًا محوريًا في عملية بناء الدولة الإفريقية، باعتبارها الأداة التنفيذية للدولة في تحقيق التنمية السياسية وتلبية حاجات المواطنين. ووفق تصور ماكس فيبر(Max WEBER)، تمثل البيروقراطية إحدى ركائز الدولة الحديثة وسيادة القانون من خلال وظائفها الاتصالية، والتعبيرية، والتجميعية، ووظيفة اتخاذ القرار. (بوحوش، 2008، صفحة 222) غير أن ضعف أداء هذه الوظائف في السياق الإفريقي أدى إلى هيمنة المنطق البيروقراطي على الحياة السياسية، نتيجة غموض القواعد القانونية، وهشاشة المؤسسات السياسية وعدم استقرارها.

ويؤدي هذا الخلل الوظيفي إلى تعطيل مسار بناء الدولة، حيث تتحول البيروقراطية من أداة للتنفيذ إلى عامل إعاقة. وفي هذا الإطار، يؤكد دونالد ستون(Donald STONE) أن إصلاح الجهاز البيروقراطي يقتضي إشراك المواطنين في عملية البناء، وتوفر إرادة سياسية داعمة للإصلاح الإداري، إلى جانب اعتماد تخطيط علمي يعيد التوازن بين البيروقراطية وبقية المؤسسات السياسية. (طاشمة، 2012، الصفحات 3-5)

ورغم الاستقلال السياسي، ظلت البيروقراطية في الدول الإفريقية امتدادًا للإدارة الاستعمارية مع تغييرات شكلية، مما رسّخ التخلف الإداري والسياسي. وقد أبرزت دراسات فريد رجز وفيريل هيدي(Ferrell HEADEY)جملة من خصائصها، مثل غياب التخصص، الطابع الرسمي الجامد، ضعف المهارات، وعدم الإنتاجية، إلى جانب التضخم الوظيفي، وانخفاض الكفاءة، وغياب الفصل بين السياسي والإداري.(Youginder, 2019, pp. 1058-1060)

كما ارتبط ضعف البيروقراطية بتفشي الفساد المؤسسي في إفريقيا، الناتج عن هشاشة مؤسسات الدولة وغياب آليات الرقابة، حيث تداخل الفساد السياسي والبيروقراطي منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، خاصة في ظل هيمنة الدولة على صنع السياسات العامة. وأدى تضخم الجهاز البيروقراطي وولاؤه للسلطة المركزية إلى استخدامه كأداة للضبط الاجتماعي وضمان بقاء الأنظمة، مما انعكس سلبًا على استقرار المؤسسات السياسية ومسار بناء الدولة الإفريقية. (رانجة، 2020، صفحة 28)

3.1.1 المؤسسة العسكرية: تُعدّ المؤسسة العسكرية فاعلًا أساسياً في عملية بناء الدولة، حيث يقتصر دورها في الدول الديمقراطية على المهام الدفاعية وحماية السيادة والاستقرار الداخلي وفق أحكام الدستور، مع الالتزام بالاحتراف العسكري والحياد السياسي. غير أن الأدبيات السياسية قدّمت تفسيرات متعددة لدور الجيش في بناء الدولة؛ إذ يرى فريد فون دير مهدن(Fred VON DER MEHDEN) أن تدخله قد يأخذ ثلاثة أنماط رئيسية، تشمل حماية الدستور وتهيئة الانتقال نحو الحكم المدني كأحداث مصر في2011، أو قيادة إصلاحات ثورية تُفضي إلى إنشاء مؤسسات سياسية جديدة كما حدث في ليبيا سنة 1969، أو الإسهام غير المباشر في تهيئة البيئة السياسية لقيام سلطة مدنية على غرار ما حدث في تونس سنة 2011. (هيدي، 1985، الصفحات 173-175)

وفي الاتجاه نفسه، ينظر عدد من الباحثين كموشيه ليساك(Moshe LISSAK) و لوسيان باي(Lucien BAY) إلى المؤسسة العسكرية كأداة مجتمعية قادرة على مواجهة تحديات التنمية والتهديدات الخارجية، بل ودفع العملية السياسية والتنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات، خاصة في الدول النامية، لما تمتلكه من موارد بشرية ومادية وتنظيمية. كما أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تحولاً وظيفياً في أدوار الجيوش، حيث توسعت مهامها لتشمل حفظ السلام، والمساعدات الإنسانية، والمساهمة في عمليات بناء الدولة. (حسن، 2015، صفحة 401)

غير أن الواقع الإفريقي يبرز مساراً مغايراً، إذ اتسمت مرحلة ما بعد الاستقلال بتدخل واسع للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بفعل تعقيدات البنية الاجتماعية، وتعثر مشاريع التنمية، وتنامي النفوذ الخارجي، مما جعل عملية بناء الدولة رهينة لهيمنة العسكر. وقد أدى ضعف استقلالية المؤسسات السياسية وعجزها عن إدارة الصراعات إلى انخراط الجيش في الشأن العام، عبر الانقلابات والضغط على المؤسسات السياسية والإدارية، سعياً لإعادة توزيع القوة والنفوذ، وهو ما يؤكده هنتغتون الذي ربط تدخل الجيش بضعف المؤسسات المدنية وعدم قدرتها على تسوية النزاعات. (هنتغتون، 1993، صفحة 9)

وتتباين تفسيرات دوافع هذا التدخل بين عوامل بنيوية تتعلق بالتركيبة العرقية للقوات المسلحة والخلفيات الاجتماعية للضباط كإنقلابات نيجيريا في 1966، وأخرى ذات طابع قيمي أو مصلحي مثلما حدث في السودان سنة 2019 و2021. ورغم بعض مظاهر التحول الديمقراطي في عدد من الدول الإفريقية، ظلت الانقلابات العسكرية خياراً قائماً في ظل استمرار الفساد السياسي وضعف الثقة بين الأنظمة والشعوب، على غرار ما حدث مؤخرا من انقلابات في بعض البلدان الإفريقية كالسودان و مالي والنيجر وبوركينافاسو ، الأمر الذي حافظ على المؤسسة العسكرية كفاعل سياسي مؤثر في مسارات بناء الدولة الإفريقية. (أبو فرحة، 2012، صفحة 52)

4.1.1 المؤسسة الإعلامية: تعدّ المؤسسة الإعلامية وفقا للدكتور محمد قيراط أحد الفاعلين الرئيسيين في عملية بناء الدولة، باعتبارها أداة لنقل المعلومات والأفكار وتشكيل الوعي الجماعي عبر مختلف الوسائط التقليدية والحديثة. وتلعب وسائل الإعلام، وفق عدد من الباحثين، دوراً محورياً في دعم البناء السياسي من خلال وظائفها الاتصالية، وإسهامها في التنشئة الاجتماعية، وتعزيز الانتماء الوطني، وتشكيل الرأي العام والذاكرة الجماعية، إضافة إلى دعم مسار التحول الديمقراطي. غير أن هذا الدور يظل رهين توفر حرية مسؤولة، إذ قد تتحول وسائل الإعلام، في غيابها، إلى أداة للتضليل وخدمة مصالح النخب الحاكمة، رغم ما أتاحته الثورة الرقمية والإعلام الجديد من فرص لتعزيز المشاركة والتأثير. (حاتم، 2006، صفحة 420)

وفي المقابل، قد تؤدي وسائل الإعلام دوراً سلبياً في مسار بناء الدولة من خلال توظيف الدعاية، ونشر التضليل، وممارسة الإكراه المعنوي، والتحكم في تدفق المعلومات لخدمة أهداف السلطة المسيطرة. وفي هذا السياق، يشدد يورغن هابرماس(Jurgen HABERMAS) على جملة من الشروط الكفيلة بتمكين الإعلام من أداء دوره البنّاء، أبرزها التعددية الفكرية، والاستقلالية والموضوعية، وتوفير

المعلومات الدقيقة، وتعزيز ثقافة عامة مشتركة تدعم الوحدة المجتمعية وتغليب المصلحة العامة. (العالم، 2013)

أما في السياق الإفريقي، فقد نشأ الإعلام في ظل السيطرة الاستعمارية، ثم أُعيد توظيفه بعد الاستقلال كأداة لبناء الدولة وتعزيز الوحدة الوطنية والتنمية. غير أن ضعف البيئة الديمقراطية، وقصور البنية التحتية، وتقييد حرية التعبير، حال دون تحوله إلى قوة مؤثرة، مما أضعف ثقة المواطن وفتح المجال أمام الإعلام الأجنبي. وقد أسهم ذلك في صعود إعلام المواطن ومنصات التواصل الاجتماعي، التي لعبت دوراً بارزاً في كسر الاحتكار الإعلامي والمساهمة في الحراك السياسي بعدد من الدول الإفريقية على غرار تونس ومصر وليبيا والجزائر وغيرها. (ولد السالك، 2021)

ويظل إسهام الإعلام الإفريقي في بناء الدولة مرهوناً بقدرته على الارتباط بالخصوصيات الثقافية للقارة، وتعزيز التماسك الداخلي، ودعم الأمن الشامل، والمشاركة في مواجهة تحديات العولمة. كما يتطلب تجاوز التحديات البنيوية، وبناء أنظمة إعلامية وطنية مستقلة، قادرة على تقديم صورة واقعية عن إفريقيا، بما يكرس استقلال الإعلام ويعزز دوره في دعم مسارات بناء الدولة الإفريقية. (صالح، 2021)

إنّ الاقتصار على تحليل الفواعل الرسمية لا يكفي لفهم ديناميات بناء الدولة الإفريقية، إذ تتقاطع أدوارها بصورة وثيقة مع فواعل غير رسمية متجذّرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي هذا التداخل بين الرسمي وغير الرسمي إلى إعادة تشكيل أنماط السلطة والشرعية وصنع القرار، بما يجعل الفواعل غير الرسمية عنصرًا مكمّلًا ومؤثرًا في مسار البناء، سواء من خلال الدعم أو التعطيل. وعليه، يقتضي التحليل الانتقال من الفواعل الرسمية إلى غير الرسمية لفهم أكثر شمولًا لعملية بناء الدولة الإفريقية.

2.1 الفواعل غير الرسمية:

تُعدّ الفواعل غير الرسمية مكوّنًا أساسيًا في فهم ديناميات بناء الدولة الإفريقية، نظرًا لتجذّرها في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية، وتأثيرها المباشر في أنماط الشرعية وتوزيع السلطة. وتشمل هذه الفواعل البنى التقليدية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص المحلي، التي تتقاطع أدوارها مع المؤسسات الرسمية السابقة.

1.2.1 النظم الاجتماعية المحلية والسلطات التقليدية: تعتبر هذه السلطات من أبرز الفواعل غير الرسمية في إفريقيا. فقد كانت لها دور كبير في تنظيم المجتمعات الإفريقية تاريخيًا قبل أن تتطور إلى دول حديثة. ولا تزال تؤثر في عملية بناء الدولة حتى بعد الاستقلال. وقد شملت هذه الفواعل زعماء القبائل، شيوخ العشائر، والملوك التقليديين، والسلطات الدينية، وصولًا إلى القيم والمعتقدات وأنماط

التفكير التي تحكم المجموعات الإثنية والأقليات. وقد استمدت هذه الفواعل شرعيتها وسلطتها من العرف والانتماء الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور تداخل في السلطة بين المؤسسات الرسمية للدولة وأنظمة الحكم التقليدية.(Mamdan, 1996, pp. 16-23)

من وجهة نظر الاقتصاد السياسي، لا تتمتع الدولة في إفريقيا بالاحتكار الكامل للسلطة،بل تتشاركها مع فواعل اجتماعية محلية لهم تأثير واضح في المجتمع. ويشير جويل ساموبل ميغدال (Joel Samuel MIGDAL) إلى أن هذا التداخل يظهر طبيعة العلاقة التفاوضية بين الدولة والمجتمع، حيث تسعى الدولة لتعزيز سلطتها في وجود قوى محلية تتحكم وتُنسق الأمور. في هذا الإطار، تلعب السلطات التقليدية دورًا مهما في دعم الشرعية الاجتماعية للدولة، خصوصًا في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف وجود المؤسسات. وتُظهر تجربة غانا على سبيل المثال هذا الدور، حيث تم دمج الزعماء التقليديين في نظام الحكم المحلي، مما ساعد في جعل تنفيذ السياسات العامة أسهل وزيادة الثقة بين الدولة والمجتمع. (Logan, 2009, pp. 7-10)

تلعب النظم الإجتماعية المحلية دورا مهما في حل النزاعات حول الأراضي والموارد الطبيعية، حيث تستخدم آلياتها التقليدية التي تتميز بمرونة وقبول اجتماعي. وقد جاءت محاكم Gacaca في رواندا كمثال واضح لاستخدام العدالة التقليدية لدعم الوحدة بين الناس بعد النزاعات. هذا ساعد على تعزيز الاستقرار السياسي ودعم جهود الدولة في إعادة بناء النظام الاجتماعي.(Clark, 2010, pp. 54-60)

وفي الجهة المقابلة، يمكن أن تصبح السلطات التقليدية عائقًا أمام بناء الدولة عندما تعيد إنتاج الانقسامات الإثنية أو تتنافس مع الدولة في تطبيق القانون. وفي هذا السياق، يوضح الباحث محمود مامداني(Mahmood MAMDANI) أن بقاء الحكم الإثني غير المنظم ساهم في إضعاف الدولة الوطنية عبر تعزيز هويات فرعية بدلاً من مبدأ المواطنة. كما يمكن لهذه الجهات أن تعارض جهود التحديث والإصلاح المؤسسي، خاصة في مجالات حقوق النساء وتحديث أنظمة ملكية الأراضي. (Boone, 2014, pp. 31-38)

لذلك، فإن دور النظم الإجتماعية المحلية والسلطات التقليدية في بناء الدولة الإفريقية يظل له وجهان.إذ يعتمد على مدى قدرة الدولة على إدماج هذه الفواعل غير رسمية في إطار قانوني ومؤسسي واضح. هذا الإطار يجب أن يضمن سيادة القانون ويحد من تحول هذه السلطات إلى سلطات موازية. كما يشير دوغلاس سيسيل نورث(Douglass CECIL NORTH) إلى أن تضمين المؤسسات غير الرسمية في النظام الرسمي هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار وزيادة فعالية الدولة.(North, 1990, pp. 36-45)

2.2.1 المجتمع المدني: عرَّف المجتمع المدني، وفق سعد الدين إبراهيم، بوصفه مجموع التنظيمات التطوعية الحرة ذات الطابع غير الحكومي وغير الوراثي، التي تشغل المجال الوسيط بين الدولة والأسرة، وتسعى إلى الدفاع عن المصالح الفردية أو الجماعية والتعبير عنها في إطار قيمي يقوم على

الاحترام المتبادل، والتسامح، والإدارة السلمية للاختلاف. (لبوخ، 2014، صفحة 153) ويضم هذا المفهوم طيفًا واسعًا من التنظيمات، كالجمعيات والأحزاب والنقابات والأندية والتعاونيات، ويتميز بكونه تنظيمًا مؤسسيًا يقوم على الانضمام الطوعي، ويستند إلى بعد أخلاقي يعزز التعددية والتنافس السلمي.

وتقوم علاقة الدولة بالمجتمع المدني على أساس ترابطي تكاملي، حيث ينعكس تطور هذه العلاقة بشكل مباشر على مسار بناء الدولة. ويؤدي المجتمع المدني في هذا السياق جملة من الوظائف الحيوية، من بينها تجميع المصالح وصياغة المواقف الجماعية، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، والتنشئة السياسية وترسيخ القيم الديمقراطية، إضافة إلى وظيفة الاتصال عبر الوساطة بين الدولة والمجتمع، وهو ما ينسجم مع تصور فريدريك هيجل(Friedrich HEGEL) الذي اعتبر المجتمع المدني فضاءً أخلاقيًا وسيطًا بين الدولة والأفراد. (بشارة، 2001، الصفحات 129-131)

أما في السياق الإفريقي، فقد ارتبطت نشأة منظمات المجتمع المدني بالحقبة الاستعمارية وبالحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، غير أن الأنظمة التي أعقبت الاستقلال عملت على تقييد دورها، خاصة في ظل تبني نموذج الحزب الواحد. ومع نهاية الحرب الباردة، شهدت القارة انتعاشًا ملحوظًا لنشاط المجتمع المدني، لاسيما النقابات والمنظمات الطلابية والدينية، التي أسهمت في دعم مسارات التحول الديمقراطي في عدد من الدول الإفريقية على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا وزامبيا ومالاوي على سبيل المثال. كما عززت العولمة توسع هذه المنظمات على المستوى الإقليمي، مما رسّخ موقع المجتمع المدني كفاعل محوري في التحول السياسي والاجتماعي. (بومدين، 2022، الصفحات 83-85)

ويساهم المجتمع المدني في عملية بناء الدولة الإفريقية من خلال مشاركته في صياغة السياسات العامة، ودعمه للتطور الديمقراطي، وإسهامه في التنمية والتغيير الاجتماعي، فضلاً عن التعبير عن المطالب الشعبية وممارسة الرقابة والمساءلة على أداء الحكومات. غير أن فعاليته تظل محدودة بفعل جملة من التحديات، أبرزها القيود القانونية، وضعف الاستقلالية، وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن الانقلابات والنزاعات المسلحة، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية وهشاشة البنية المؤسسية والتنظيمية. (دهينة، 2022، الصفحات 98-99)

وأمام هذه الإكراهات، يبرز تفعيل دور المجتمع المدني كضرورة أساسية لبناء الدولة الإفريقية الحديثة، من خلال ترسيخ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتهيئة بيئة قانونية ومؤسسية ملائمة، ومراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للقارة. وبذلك يظل المجتمع المدني، رغم محدودية أدائه الراهن، أحد الركائز الجوهرية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس تشاركية تعزز المواطنة، والشرعية، والتنمية المستدامة في إفريقيا.(Boadi, 1996, pp. 118-132)

3.2.1 القطاع الخاص المحلي: لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في تحقيق التنمية وبناء الدولة، إذ يشهد النظام الاقتصادي العالمي تحولًا متزايدًا نحو تعزيز دور القطاع الخاص بوصفه مكوّنًا أساسيًا في الاقتصاد الوطني القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وفي هذا السياق، تبنّت العديد من الدول النامية برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُعدّ القطاع الخاص فاعلًا محوريًا في بناء الدولة من خلال مساهمته في توفير الموارد المالية والخبرات والمعرفة، والمشاركة في تنفيذ برامج التنمية، إلى جانب دوره في خلق فرص العمل والحد من البطالة. غير أن مقاربات الاقتصاد السياسي تؤكد أن فعالية هذا الدور تظل مشروطة بطبيعة الإطار المؤسسي ومستوى الحوكمة، وقدرة الدولة على تنظيم السوق وتوجيهه بما يخدم المصلحة العامة. (North, 1990, pp. 58-59)

ويُنظر إلى القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في إفريقيا، لما له من إسهام في رفع الإنتاجية، وتنويع الهياكل الاقتصادية، والحد من الاعتماد على القطاعات الريعية. كما يلعب دورًا مهمًا في خلق فرص العمل، خاصة عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعله أداة فعالة في مكافحة البطالة والفقر. ويسهم توسّعه كذلك في تعزيز الموارد المالية للدولة من خلال توسيع القاعدة الضريبية، غير أن هذا الأثر يظل رهين كفاءة النظام الجبائي وقدرة الدولة على تحقيق العدالة الضريبية ومكافحة التهرب. إضافة إلى ذلك، يشارك القطاع الخاص في تعزيز القدرات المؤسسية للدولة عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي تساهم في تحسين تنفيذ المشاريع العمومية ونقل التكنولوجيا والخبرات، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والنقل، شريطة توفر أطر قانونية وتنظيمية واضحة تضمن الشفافية والمساءلة.(Bank, 2011, pp. 46-47)

وتبرز أهمية القطاع الخاص المحلي في بناء الدولة الإفريقية من خلال تجارب وطنية متباينة؛ ففي كينيا أسهم الابتكار، لا سيما في مجال الخدمات المالية الرقمية، في تعزيز الشمول المالي ودعم النمو والاستقرار الاجتماعي. وفي نيجيريا، لعبت الشركات الوطنية الكبرى دورًا في تطوير الصناعات التحويلية، وخلق فرص العمل، وتقليص الاعتماد على الواردات، إلى جانب دعم ريادة الأعمال. أما في موريتانيا، فقد تعزز دور القطاع الخاص في استثمار الموارد الطبيعية ضمن سياسات موجهة نحو التنمية المستدامة، بما يبرز أهمية الإطار التنظيمي في توجيه نشاطه لخدمة أهداف بناء الدولة. (Africa, 2020, pp. 121-127)

ورغم هذه الأدوار الإيجابية، يواجه القطاع الخاص في إفريقيا تحديات بنيوية تحدّ من فاعليته، من أبرزها ضعف البيئة المؤسسية، والبيروقراطية، ومحدودية التمويل، وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول. وتفرض هذه الإكراهات ضرورة تبني إصلاحات شاملة لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين.(Africa, 2020, p. 38)

وفي المحصلة، يمثل القطاع الخاص المحلي فاعلًا أساسيًا في مسار بناء الدولة الإفريقية، لما له من دور في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ودعم القدرات المؤسسية. غير أن تعظيم هذا الدور يظل مرهونًا بوجود دولة قوية قادرة على تنظيم السوق، وترسيخ الحوكمة، وبناء شراكات فعّالة مع القطاع الخاص، بما يضمن توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء دولة إفريقية فعالة.

رغم مركزية الفواعل الداخلية في عملية بناء الدولة الإفريقية، فإن تحليل أدوارها يبقى منقوصًا دون استحضار تأثير الفواعل الخارجية التي تفاعلت تاريخيًا وبنيويًا مع مسارات البناء في القارة. إذ أسهمت هذه الفواعل، بدرجات متفاوتة، في توجيه السياسات العامة وإعادة تشكيل القدرات المؤسسية، سواء عبر الدعم أو التدخل أو إعادة إنتاج أنماط التبعية. ومن ثمّ، يقتضي الانتقال إلى دراسة الفواعل الخارجية لفهم أعمق لديناميات بناء الدولة الإفريقية في سياق دولي متشابك.

2. الفواعل الخارجية الأساسية ودورها في بناء الدولة الإفريقية

رغم شيوع الطرح القائل إن بناء الدولة يقوم أساسًا على الجهود الذاتية، كما يؤكد سيمون شيسترمان(Simon CHESTERMAN) بأن «الدولة الوطنية لا تُبنى من الخارج» (Clausen, 2016, p. 87)، فإن التجارب التاريخية أثبتت أن الدعم الخارجي أصبح عنصرًا فاعلًا في مسارات بناء الدول، كما في حالتي ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ولاحقًا في الدول الإفريقية بعد الحرب الباردة. وفي هذا السياق، تطور الدعم الخارجي الذي تقدمه فواعل متعددة، تشمل المنظمات الدولية والإقليمية، والدول الكبرى، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، في أطر ثنائية أو متعددة الأطراف.

1.2 المنظمات الدولية والإقليمية: تُعتبر المنظمات الدولية والإقليمية من أكثر الفواعل نشاطًا في عملية بناء أو إعادة بناء الدولة في إفريقيا، نظرا لإمتلاكها للقدرات والموارد الضرورية في هذا المجال، وتشمل هذه الفواعل مختلف المؤسسات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكواس (ECOWAS). ويبرز دورها أيضا نتيجة تميزها بمجموعة من الخصائص الإستثنائية: كقدرتها على الإنتشار، وتمتعها بالشرعية في آداء مهامها وكذلك قدرتها على التأثير خاصة في الدول المانحة.((OECD, 2010, p. 50)

تولت المنظمات الدولية والإقليمية مهمة رئيسية في مساعدة الدول الإفريقية على النمو، خاصة في البلدان التي تخرج من النزاعات. هذا تم عن طريق دمج الجوانب الأمنية والتنظيمية والتنموية. فقد ساهمت بعثات الأمم المتحدة، كما حدث في سيراليون، في إعادة بناء قطاع الأمن وتنفيذ الانتخابات وتعزيز سلطة الحكومة. كذلك لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) دورًا في تحسين الإدارة الحكومية وتعزيز القدرات في دول مثل رواندا وليبيريا. (Nations, 2004, pp. 37-45)

في هذا السياق، لعبت المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورًا في إعادة تنظيم اقتصادات إفريقيا وتعزيز الممارسات المالية، لكن هذا أحيانًا أثر سلبًا على الجانب الاجتماعي للدولة خلال فترات التكيف الهيكلي. على المستوى الإقليمي، برز الاتحاد الإفريقي ومنظمات مثل الإيكواس كجهات رئيسية في إدارة النزاعات ودعم الحكومات الهشة، على سبيل المثال في الصومال وليبيريا وسيراليون. ومع ذلك، يتعرض هذا الدور للانتقاد لأنه يعتمد على أساليب تقنية ويفرض نماذج مؤسسية قد لا تتناسب مع السياقات الوطنية. لذا، فإن مشاركة هذه المنظمات في بناء الدولة الإفريقية تتطلب احترام الخصوصيات المحلية وتعزيز الملكية المحلية لبرامج الإصلاح(Paris, 2004, pp. 159-165) .

2.2 الدول الكبرى والإقليمية: تلعب الدول الكبرى والدول الإقليمية دورًا مركزيًا في عملية بناء الدولة الإفريقية، حيث تؤثر باستخدام طرق مختلفة تشمل الدعم التنموي، المساعدة السياسية والأمنية، الاستثمارات، والتدخلات العسكرية. هذا يجعل دورها مزدوجًا بين المساعدة والإعاقة. فمن جانب، ساهمت بعض الدول الكبرى في إعادة بناء مؤسسات الدول التي خرجت من الصراعات، كما حدث في ليبيريا بعد عام 2003، حيث ساعد الدعم من الولايات المتحدة وأوروبا في تحسن الأجهزة الأمنية والإدارية وزيادة الاستقرار النسبي. كما أن الدول الإقليمية، مثل إثيوبيا وكينيا، أدت دورًا هامًا في إدارة الأزمات ومساندة الحكومات الهشة، خاصة في الصومال من خلال جهود الاتحاد الإفريقي. (Williams, 2018, pp. 83-90)

ومن الجانب الآخر، ظهرت أيضًا قوة دول كبرى مثل الصين في دعم مشاريع البنية التحتية في دول مثل إثيوبيا وكينيا، مما زاد من قدرات الدولة الاقتصادية، مع ما قد يحمل هذا الدعم من تأثيرات سياسية غير مباشرة. وفي الجهة المقابلة، أدت بعض التدخلات الخارجية إلى تقليل السيادة الوطنية ودعم أنظمة سلطوية تحت شعار الاستقرار، كما هو الحال في مالي وتشاد وأوغندا . وقد ساهم التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية في تأجيج صراعات بالوكالة التي أضعفت مؤسسات الدولة، كما في الحالة الليبية من خلال الدعم العسكري المباشر وغير المباشر للفصائل الليبية حيث أصبح كل طرف يعتمد على دعم خارجي لتعزيز موقعه العسكري والسياسي(Charbonneau, 2008, pp. 97-103) لذلك، يبقى تأثير الدول الكبرى والإقليمية في بناء الدولة الإفريقية مرتبطًا بطريقة تدخلها ومدى توافقه مع الأولويات الوطنية واحترامها لسيادة الدولة.

3.2 المنظمات الدولية غير الحكومية: أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs) لاعبًا مهمًا في عملية تطوير الدولة في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، خصوصًا في الأماكن التي تعاني من ضعف الدولة وتراجع قدرتها على القيام بأدوارها الاجتماعية. وهذا جعل تدخلها يحمل طابعين، حيث يكون متناغمًا مع الدعم وأحيانًا يتسبب في الإعاقة. من جهة، ساهمت هذه المنظمات في ملء الفجوات في تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز القدرات المؤسسية، خاصة في الدول الضعيفة أو التي تتعافى من النزاعات، مثل الصومال التي لعبت فيها هذه المنظمات دورًا رئيسيًا في الحفاظ على قدر من الاستقرار الاجتماعي، وفي

سيراليون من خلال دعم إصلاح نظام العدالة وتعزيز المجتمع المدني، بالإضافة إلى دعمها لحقوق الإنسان والمساءلة والمساهمة في التغييرات القانونية كما حدث في كينيا خلال فترة تغيير الدستور. (Mutua, 2002, pp. 121-125)

من جهة أخرى، أدى زيادة نفوذها في بعض الأحيان إلى تقليل شرعية الدولة عندما أصبحت بديلاً لها، مما ساهم في ظهور ما يسمى بـ"الدولة المجوفة (The Hollow State) . كما أحدثت العمل وفق أجندات الممولين بدلاً من الخطط الوطنية ازدواجية في المؤسسات، مثل القطاع الصحي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد يؤدي انتشارها الواسع إلى زيادة الاعتماد على الخارج وتقليل استقلالية الدولة، مما جعل دولًا مثل إثيوبيا تفرض قيودًا قانونية على نشاطها.(Vaughn, 2011, pp. 630-635) لذلك، يبقى تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية على بناء الدولة في إفريقيا مرتبطًا بكيفية تفاعلها مع الدولة ومدى اتصالها بالخطط الوطنية للتنمية.

4.2 الشركات متعددة الجنسية: أصبحت الشركات متعددة الجنسيات منذ ثمانينيات القرن الماضي فاعلا بنيويا في عملية بناء الدولة الإفريقية، حيث استفادت من العولمة الاقتصادية وفتح الأسواق. هذا أعطاها دورًا مزدوجًا بين المساعدة والإعاقة. من ناحية، ساهمت هذه الشركات في جلب الأموال عبر الاستثمارات الأجنبية ودعمت قدرة الدول على تمويل السياسات العامة، حيث بلغ إجمالي حجم هذه الإستثمارات حوالي 97 مليار دولار في إفريقيا سنة 2024 بزيادة تقدر بـ 75%، خاصة في الدول الغنية بالموارد مثل نيجيريا وبوتسوانا.(Auty, 2001, pp. 89-94) كما أنها لعبت دورًا في نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات من خلال تعليم العمال المحليين، كما حدث في قطاع الاتصالات والخدمات الرقمية في كينيا، بتمويلات تزيد عن عشرات المليارات من الدولارات عبر مشاريع البنية التحتية ضمن الاستثمار الأجنبي الكلي في السنوات الأخيرة. عندما توفرت أنظمة تنظيمية فعالة، استطاعت هذه الشركات توسيع القاعدة الضريبية وزيادة استقرار المؤسسات، كما يظهر من تجربة إدارة قطاع الألماس في بوتسوانا. (Daron, 2003, pp. 80-83) .

من ناحية أخرى، أدى عدم توازن القوة التفاوضية إلى السماح لبعض الشركات بفرض عقود غير عادلة، مما أثر على سيادة الدولة وأعاد إنتاج علاقات اقتصادية تعتمد على التبعية. كما أن سيطرتها على القطاعات الاستخراجية عمقت الاعتماد على الموارد دون تنويع الاقتصاد، مثل ما هو الحال في زامبيا. بالإضافة إلى ذلك، ارتبط عمل بعض هذه الشركات بممارسات الفساد والتهرب الضريبي والتأثير على النخب السياسية ، وفقًا لتقرير مؤسسة أوكسفام 2021، يُقدّر أن الدول الإفريقية تخسر سنويًا حوالي 14مليار دولار بسبب التهرب الضريبي للشركات الأجنبية، مما أدى إلى ضعف الحوكمة وتقويض الثقة في مؤسسات الدولة، كما حدث في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك، يبقى تأثير الشركات العالمية على بناء الدولة الإفريقية مرتبطًا بقدرة الدولة على تنظيم السوق وفرض القوانين وتوجيه

الاستثمارات نحو المصلحة العامة. بينما يمكن للدولة القوية أن تجعلها شريكًا في التنمية، فإن ضعف المؤسسات يمكن أن يجعلها عقبة في عملية بناء الدولة. (North, 1990, pp. 97-102)

تُواجه مساهمة الفواعل الخارجية في عملية بناء الدولة الإفريقية انتقادات واسعة، إذ غالبًا ما تُقترن المساعدات المقدمة للدول الإفريقية بأجندات وشروط مسبقة وآليات رقابة لاحقة، بما يحدّ من سيادتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويقيد استقلالية قرارها الوطني. وفي هذا السياق، يؤكد فرانسيس فوكوياما(Francis FUKUYAMA) أن بناء الدولة يكون أكثر فاعلية عندما يتم ذاتيًا، مع تقديم دعم خارجي غير مشروط يركز على النتائج القابلة للقياس بدل فرض نماذج إدارية أو سياسية جاهزة. (فوكوياما، 2007، صفحة 20) غير أن تدخل الفواعل الخارجية يثير إشكالات جوهرية تتعلق بشرعية تدخلها في تشكيل السلطة السياسية، واحتمال دعمها أنماط حكم فردية على حساب المسارات الديمقراطية، فضلًا عن إشكالية مدى قبول القيم والنماذج المستوردة داخليًا، وهو ما يضع موضع تساؤل نجاح أي نموذج موحد للتدخل الخارجي في بناء الدول الهشة أو المنهارة. ورغم هذه الانتقادات، يرى باحثون مثل رولاند باريس(Roland PARIS) و دافيد أشوورث(David ASHWORTH) أن الاستغناء الكامل عن الدور الخارجي غير ممكن، إذ تبقى مساعدة المجتمع الدولي ضرورية في ظل محدودية قدرات الفواعل الداخلية الإفريقية على مواجهة الأزمات المعقدة، شريطة أن يتم ذلك في إطار يحترم السيادة الوطنية ويعزز الملكية المحلية لعملية بناء الدولة الإفريقية.(Burk, 2008, p. 3)

3. التفاعل بين الفواعل الداخلية والخارجية و انعكاسه على مسار بناء الدولة الإفريقية

ينطوي فهم مسار بناء الدولة في إفريقيا على قراءة معقدة لتفاعل الفواعل الداخلية (رسمية وغير رسمية) مع الفواعل الخارجية، وهو تفاعل يتجاوز مجرد التوازي إلى تداخل يؤثر في نتائج البناء المؤسسي والسيادي. ففي الحالة الليبية، شكلت التدخلات الخارجية بعد 2011 عاملًا مؤثرًا في تعطيل إعادة بناء مؤسسات الدولة واستقرار النظام السياسي. إذ إن الصراع المسلح الذي اندلع عقب الانتفاضة ضد نظام معمر القذافي لم يقتصر على ديناميات داخلية، بل سرعان ما تحول إلى حرب بالوكالة بين أطراف إقليمية ودولية بدوافع مصالح استراتيجية واقتصادية، ما أدى إلى إطالة أمد الأزمة وتقسيم القوة السياسية داخل ليبيا إلى كيانات متعددة تتنافس على السلطة والثروة، وعطّل جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة المركزية. (عليوي، 2022، الصفحات 183-206)

تتضح آثار هذا التفاعل الثلاثي في التحولات الأمنية والسياسية التي لازمت ليبيا منذ 2011، حيث أدّت مشاركة قوى إقليمية ودولية إلى تفتيت السلطة الوطنية وتوريط الفواعل الداخلية في صراع متداخل بين مصالح محلية وخارجية؛ وهو ما عرّض المشروع المؤسسي لاضطرابات مستمرة وضعف في بناء جهاز حكومي مركزي قادر على إدارة الموارد وتقديم الخدمات. (عبد العزيز، 2021، الصفحات 1001-1025)

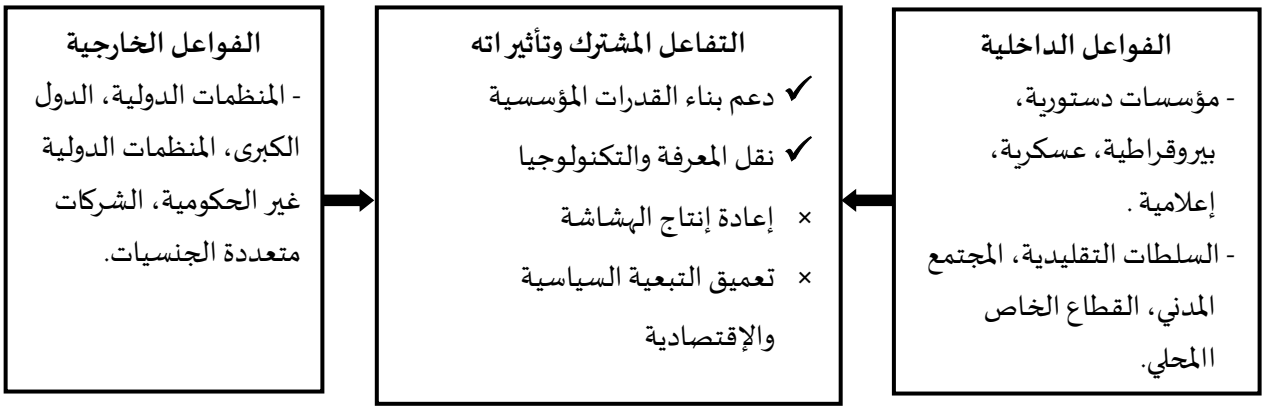
على صعيد آخر، تتمثل أبعاد التفاعل بين الفواعل الخارجية والداخلية في بناء الدولة الإفريقية في نماذج التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، كما هو حالة منتدى التعاون الصيني–الإفريقي (FOCAC) الذي يقدم مثالًا على كيفية استيعاب بعض الدول الإفريقية للعلاقات الدولية كفرص تنموية. فقد أسهمت هذه الآلية في تعزيز الشراكات في مجالات البنية التحتية والتجارة والاستثمار، ما يعكس تفاعلًا نسبيًا تعاونيًا بين فواعل محلية وخارجية يمكن أن يدعم التنمية الاقتصادية، لكنه في الوقت ذاته يثير تساؤلات حول استقلالية السياسات الوطنية وقدرة الدول على توجيه هذه الشراكات لخدمة أهدافها الداخلية. (Murphy, 2022)

وفي منطقة الساحل الإفريقي، يظهر التفاعل بين القوى الخارجية والداخلية في تداعيات الأمن والتنمية، حيث لا يقتصر تأثير الفواعل الأجنبية على الدعم العسكري أو الأمني فحسب، بل يشمل توجيه سياسات الأمن القومي والتعاون الإقليمي في مواجهة التهديدات المتداخلة مع ضعف الدولة، مما يؤثر بدوره على قدرة المؤسسات الداخلية على فرض سيادة القانون وبناء استقرار دائم. (Plank, 2021, pp. 382-412)

ولا تقتصر انعكاسات هذا التفاعل على المجال السياسي فحسب، بل تمتد إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية، حيث تبرز الحاجة إلى إدارة ذكية للتفاعلات الدولية توازن بين الاستفادة من الدعم الخارجي والحفاظ على استقلال القرار الوطني، حتى لا يتحول التفاعل إلى عامل يكرّس التبعية أو يحد من تنمية القدرات الذاتية للمؤسسات المحلية.

وإنطلاقا مما سبق، يعدّ التفاعل بين الفواعل الداخلية والخارجية أحد المحددات الحاسمة في فهم مآلات بناء الدولة الإفريقية، ويجسّد المخطط التالي هذا التفاعل الديناميكي، مبرزًا كيف تتقاطع تأثيرات الداخل والخارج في إعادة تشكيل عملية بناء الدولة الإفريقية.

الشكل رقم01: مخطط يوضّح ديناميكية العلاقة بين الفواعل الداخلية والخارجية



المصدر: من إعداد الباحث. بالإعتماد على ما سبق

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن عملية بناء الدولة الإفريقية تُعد مسارًا معقدًا ومتعدد الأبعاد، لا يمكن فهمه أو تفسير مآلاته من خلال التركيز على الدولة بوصفها فاعلًا وحيدًا، بل يتطلب تحليل شبكة متداخلة من الفواعل الداخلية الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب الفواعل الخارجية، وأنماط التفاعل القائمة بينها. وقد بيّن التحليل أن الفواعل الداخلية، رغم مركزيتها النظرية في مشروع البناء، تعاني من هشاشة مؤسسية وبنيوية ناجمة عن الإرث الاستعماري، وضعف الشرعية السياسية، واختلال الحوكمة، ما حدّ من قدرتها على قيادة عملية بناء الدولة بصورة مستقلة وفعالة.

كما أظهرت الدراسة أن الفواعل الخارجية لعبت أدوارًا مزدوجة في مسار بناء الدولة الإفريقية، إذ ساهمت أحيانًا في دعم الاستقرار وبناء القدرات المؤسسية، لكنها في حالات عديدة أسهمت في تعميق التبعية وإعادة إنتاج الهشاشة، خاصة في ظل غياب أطر وطنية قادرة على تنظيم هذا التفاعل وتوجيهه بما يخدم الأولويات الداخلية. وفي هذا السياق، أكد المحور الثالث أن طبيعة التفاعل بين الفواعل الداخلية والخارجية تمثل عاملًا حاسمًا في تحديد نجاح أو تعثر عملية البناء، حيث يؤدي التفاعل غير المتكافئ إلى إضعاف السيادة الوطنية، بينما يتيح التفاعل القائم على الشراكة والتكامل فرصًا لتعزيز الدولة ومؤسساتها.

وعليه، تخلص الدراسة إلى أن بناء الدولة الإفريقية يظل رهينًا بقدرة الفواعل الداخلية على استعادة مركزيتها، عبر إصلاح الحوكمة، وتعزيز سيادة القانون، وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس تشاركية، مع إعادة ضبط العلاقة مع الفواعل الخارجية وفق منطق الشراكة لا الوصاية، بما يتيح تأسيس دولة إفريقية قادرة، شرعية، ومستدامة.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- بوحنية قوي. (2 مارس, 2015). *الدساتير الإفريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة*. تاريخ الاسترداد 5 نوفمبر, 2025، من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/03/201532112647866325.html
- بومدين طاشمة. (جوان, 2012). التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي. *دفاتر السياسة والقانون، 4*(7)، الصفحات 1-30.
- حمزة عليوي. (ديسمبر, 2022). إشكالية التدخل الخارجي في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا . *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 6*(2).
- دهينة ,ل ,2022) .فيفري .(دور المجتمع المدني في العملية التنموية بإفريقيا :دراسة في آليات العمل والمعوقات .*مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية*.(1)7 ,
- رانجة ,ز .(2020) .تحول البيروقراطيات وإصلاح الدولة)محاضرات منشورة .(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,الجزائر :جامعة الجزائر .03

- سليمان صالح. (16 أكتوبر, 2021). *كيف تستخدم الدول الغربية وسائل الإعلام لبناء قوتها الناعمة في أفريقيا؟* تاريخ الاسترداد 27 سبتمبر, 2025، من مركز الجزيرة: https://www.aljazeera.net/opinions/2021/10/16
- صادق حجال. (جانفي, 2019). بناء الدولة الأمة: دراسة في المفاهيم والمجالات والأبعاد. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 6*(1) .
- صامويل هنتغتون. (1993). *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة*. (سمية عبود، المترجمون) بيروت: دار الساقي.
- صفوت العالم. (14 مارس, 2013). *دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي: مصر نموذجا* . تاريخ الاسترداد 19 أوت, 2025، من مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/03/201331411434095725.html
- عبد الغفار رشاد القصبي. (2007). *الإتصال السياسي والتحول الديمقراطي*. القاهرة: مكتبة الآداب.
- عربي سمية رمدوم بومدين. (أفريل, 2022). المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء . *قراءات إجتماعية*(52).
- عزمي بشارة. (2001). *المجتمع المدني دراسة نقدية* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي أبو فرحة. (سبتمبر, 2012). مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية. *مجلة قراءات سياسية*.
- عمار بوحوش. (2008). *الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة* (الإصدار ط2). الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.
- فرانسيس فوكوياما. (2007). *بناء الدولة: النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي والعشرون*، (الإصدار 1). (مجاب الإمام، المترجمون) المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.
- فيريل هيدي. (1985). *الإدارة العامة من منظور مقارن* (الإصدار ط2). (محمد القاسم القريوتي، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- لزهر صولي خالد عبد العزيز. (جوان, 2021). تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011. *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 1* .
- محفوظ ولد السالك. (24 فيفري, 2021). *الإعلام الإفريقي هامشية الدور ومحدودية التأثير*. تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر, 2025، من معهد الجزيرة للإعلام: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1368
- محمد أحمد سالم. (24 ديسمبر, 2014). *معظم الدساتير السودانية جيدة لكن العبرة في التطبيق*. تاريخ الاسترداد 25 ديسمبر, 2025، من موقع النيلين: http://www.theniles.org/articles/index-ar.php?id=1428
- محمد عبد القادر حاتم. (2006). *الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- محمد لبوخ. (مارس, 2014). عملية بناء الدولة : دراسة في المفهوم، الغايات ، والمرتكزات . *لحوار المتوسط، 5*(1).
- هيفاء رشيد حسن. (2015). الدور السياسي للمؤسسة العسكرية :المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نموذجا. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 4*(13).

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- (OECD, O. f. (2010). *Discussion Paper About" Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations* . Paris.
- Africa, E. C. (2020). *Economic Report on Africa 2020: Innovative Finance for Private Sector Development in Africa.* Addis Ababa: United Nations Economic Commission for Africa.
- Auty, R. (2001). *Resource Abundance and Economic Development.* Oxford: Oxford University Press.
- Bank, A. D. (2011). *African Development Report 2011: The Role of the Private Sector in Africa's Economic Development.* Abidjan.
- Boadi, G. (1996). "Civil Society in Africa. *Journal of Democracy, 7*(2).
- Boone, C. (2014). *Property and Political Order in Africa: Land Rights and the Structure of Politics.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Burk, M. (2008). *State Building : Can the Intrnational Community Get it Right.* London: Global Policy Institute.
- Charbonneau, B. (2008). *France and the New Imperialism: Security Policy in Sub-Saharan Africa.* London: Routledge.
- Clark, P. (2010). *The Gacaca Courts, Post-Genocide Justice and Reconciliation in Rwanda* . Cambridge: Cambridge University Press.

- Clausen, M. L. (2016). State Building in Fragile State: Strategies of Embedment, (PHD thesis). Department of Political Science, Denmark: Aarhus University.
- Daron, A. S. (2003). *An African Success Story: Botswana, in Search of Prosperity, ed. Dani Rodrik* (Vol. 61). Princeton: Princeton University Press.
- Logan, C. (2009). The Roots of Resilience: Exploring Popular Support for African Traditional Authorities. *African Affaires, 108*(430).
- Mamdan, M. (1996). *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Murphy, D. .. (2022). Forum on China–Africa Cooperation . *Forum on China–Africa.* Routledge.
- Mutua, M. (2002). *Human Rights: A Political and Cultural Critique.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Nations, U. (2004). *The United Nations Mission in Sierra Leone: Lessons Learned.* New York: United Nations.
- North, D. .. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Paris, R. (2004). *At War's End: Building Peace after Civil Conflict.* Cambridge: Cambridge University Press.
- Plank, F. (2021). The European Union as a Security Actor in the Sahel. *European Review of International Studies*(8).
- Reno, W. (1998). *Warlord Politicsand African States.* Boulder: Lynne Rienner.
- Vaughn, S. (2011). Revolutionary Democratic Statebuilding: Party, State and People in the EPRDF's Ethiopia. *Journal of Eastern African Studies, 5*(4).
- Williams, P. D. (2018). *Fighting for Peace in Somalia: A History and Analysis of the African Union Mission (AMISOM).* Oxford: Oxford University Press.
- Youginder, S. (2019). Role of public Administration in Developing Countries. *Journal of Advances and Scholarly Researches in Allied Education, 16*(2), pp. 1058-1060.